التصغير والصفة المشبهة والجامد نحو زيد في الفعل اكثر منه في الاسم فحمل
احتمال الملك كما قال بعضهم لك يرد عليه عدم صرف فاذا اسمه برجل لان فاعل
في الفعل اكثر منه في الاسم مع ان الذهبي صرح بالمنع الا ان يمنع الاكثرية في
الفعل وبدعي العكس قال المقدسي من اعاد وشروان الفعل اذا اختص به او كان في
اوله زيادة كالزيادة غير قابل للتاء سواء كان غالبا في الفعل او مغلوبا في الاسم
نحو قائم اذا سميت به رجلا لعدم الاختصاص وعدم الزيادة في اوله وقال بعضهم
ما منع الفعل عن الفعل وجعله علما يمنع عن الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان
في اوله زيادة او لا نصرف اذا سميت به رجلا منع عن الصرف وهذا هو الذي ذهب
الحكاية قوله او العدل ش اي انتقال المادة الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان
الاصل ان يكون هي على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقل
منها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبعد العناية خرج عن التغير في مثل
رجيل ورجلان ورجال لان الياء الاصل في شرحه في الباب ان يكون على
الهيئة الاصلية لانه يخرج المعنى المستفاد من الهيئة العارضة بخلاف
ثلث وعرفنا انهما لو كان على الهيئة الاصلية لم يخرج المعنى فاذا قيل رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جائني رجال ثلثة وكذلك التسمية بعامر وعمر فلا تفاوت في المعنى بين المعدول
والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي وهو الذي يوجد بدون ملاحظة
عدم الصرف بدون عليتين دليلي يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى ونقديري
وهو ما لا دليل فيه على النقل سوى عدم الصرف بدون العليتين او العلة الاول

الشبه فهو علم الاعلام او لحقيقة وقت حاصل كسحر وقبل كل من اضاف
العلم المذكور معتبر في عدم الصرف قوله والتأنيث ش اي التأنيث اللازم
لفظا كحبلى فانه لازم بالوضع وكعلقى فانه لازم بالعلية لان التسمية تمنع
الصرف او معنى كزينب فانه لازم بمقارنة العلية فقيد التأنيث
باللازم لعدم الاعتداد بغير اللازم ولذا صرفت الصفات المؤنثة كصارية
او امرأة جريح مع وجود التأنيث والوصف قوله او الوصف ش اي الوصف
الوضعي وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كاحمر معناه الحمرة والذي
اللازمي عند تعريف كتاب ثلث فانه وصف نحوي لازمي لا يقال ثلث رجال بل رجال
ثلث وعرفي ممتنع للوصف اللازمي والعدل التحقيقي او المالوصف العارضي
فلا اعتداد به فلذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقيق الوصف العارضي
ووزن الفعل قال بعضهم الاغلب صرفه في اربع لا يضر هذا ليدل على عدم الاعتداد بالوصف
العارضي لكن الاولى ان يكون صرفه بناء على انتفاء شرط ووزن الفعل فان شرطه
ان لا يقبل التاء المتحركة وهو يقبلها يقال ثلثت رجال اربعة ومن منع انتفاء الشرط
مستند بان التاء ليست علامة التأنيث بل للتذكير لما ثبت بسلطان سيبويه
لان التاء المتحركة التي يوقف عليها هاء من حواص الاسم سواء ثبت للتذكير
او للتأنيث قوله ووزن الفعل ش اي ووزن الفعل الذي بخصه ولا يوجد في غيره
الا منقولا عن الفعل كثيرا وعن الاعجمي كيعمر او يغلب كافعل فانه في الفعل اكثر منه
في الاسم لان الفعل اربعة اصناف في هذا الوزن ماضي الافعال وصيغة المتكلم وحده
من باب يفعل يفعل فعل يفعل واحدى صيغتي التعجب في الامر ثلثة اصناف افعل افعل

التغير